

واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره

The reality of financial inclusion in The Kingdom of Saudi Arabia and the prospects for its development

ط.د صغير عماد

جامعة العربي التبسي تبسة

imed.seghir@univ-tebessa.dz

ط.د بوطرفة رشيد*

جامعة العربي التبسي تبسة

rechuddi@gmail.com

تاريخ النشر: 01 / 03 / 2020

تاريخ القبول: 04 / 02 / 2020

تاريخ الاستلام: 30 / 11 / 2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير قطاعها المالي في ظل برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030، حيث تطرقنا أولاً إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي، ومن ثم الوضع الحالي للشمول المالي بالمملكة والوقوف على أهم التحديات التي تعيق تحقيق الشمولية المالية والتي من خلالها يمكن إيجاد آليات لتطوير القطاع المالي السعودي وذلك باعتماد برنامج لتطوير القطاع المالي يمس مختلف القطاعات التي بإمكانها تعزيز الشمول المالي. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن النظام المالي في المملكة العربية السعودية يتمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المجال متاح لزيادة الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي؛ الخدمات المالية؛ برنامج تطوير القطاع المالي؛ رؤية المملكة 2030.

تصنيف ب آ : F36 ؛ N25 ؛ R51.

Abstract:

This study aims at analyzing the reality of financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia as one of the most important countries that seek to strengthen and develop its financial sector under the Financial Sector Development Program and the Kingdom's Vision 2030, We first touched on some theoretical concepts of financial inclusion, Hence, the current situation of financial inclusion in the Kingdom and identify the most important challenges that hinder the achievement of financial inclusiveness Through which a mechanism can be developed to develop the Saudi financial sector through the adoption of a program to develop the financial sector touches on various sectors that can enhance financial inclusion The study concluded that the financial system in Saudi Arabia is generally well developed, although the use of equity and bond financing is very limited while there is scope for increased financial inclusion.

Keywords: Financial Inclusion; Financial Services; Financial Sector Development Program; Vision Kingdom 2030.

Jel Classification Codes: F36 ؛ N25 ؛ R51

١. مقدمة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات وشرائح المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات. حيث عكفت مجموعة البنك الدولي على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم، وفي هذا السياق وضع البنك الدولي وتحالف الاشتغال المالي والشراكة العالمية من أجل الاشتغال المالي بعض الأبعاد الدولية لقياس الاشتغال المالي وهي: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية المقدمة، ويشير التقرير العالمي للشمول المالي ومؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الحصول على الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية يبدو دون مستواه في البلدان النظيرة لذا ينبغي تعزيز التطور والشمول في القطاع المالي من خلال التركيز على الفئات التي لا تحصل على خدمات كافية وكل هذا تجلى في وضع برنامج لتطوير القطاع المالي بالمملكة.

1.1. مشكلة الدراسة: يشكل الاستمرار في تعزيز التطور والشمول في القطاع المالي أحد الأهداف الرئيسية للمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي من أجل مواجهة الصدمات التي تتعرض لها المملكة. وفي ظل هذا السياق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؟ وفيما تتمثل آليات تعزيزه في ظل رؤية 2030؟**

2.1. أهمية الدراسة: جذب موضوع الشمول المالي اهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي تطمح إلى تطوير قطاعها المالي في ظل السعي نحو تحقيق رؤية 2030، بالإضافة إلى المنافع الإنمائية التي يمكن تحقيقها من الشمول المالي لا سيما استخدام الخدمات المالية الرقمية وغيرها.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي للمملكة العربية السعودية والتوصية بسياسات لمعالجة الفجوات التي يحددها، وسيتم تحقيق ذلك بالاستناد إلى المعرفة الدقيقة بمستويات ونواقص وفرص وتحديات الشمول المالي التي تواجه مقدمي المنتجات والخدمات المالية للسكان البالغين.

4.1. منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل واقع الاشتغال المالي في المملكة وآليات النهوض بالقطاع المالي، حيث استخدمت الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها على التقارير الرسمية والمؤشرات ذات الارتباط لقياس الشمول المالي.

2. الإطار النظري للشمول المالي

1.2 مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي على أنه "حق كل فرد من أفراد ومكونات المجتمع على الحصول على نوعية مقبولة من المنتجات والخدمات المالية في الوقت المناسب والوسيلة المريحة وبشفافية مطلقة وبالكلفة الممكنة وتمكينه وبناء قدراته وثقافته المالية بغض النظر عن حالته الاقتصادية ووضعه الاجتماعي ومكان عمله أو سكنه أو جنسيته أو حجم عمله مع التركيز على الفئات الأقل حظاً وذات الدخل المحدود والشباب والمرأة". (العنابي، 2018، صفحة 5) وعرف بنك الاحتياط الهندي الشمول المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة". (٧٣ س.، ٢٠٠٦، رش د ز ص ل) وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وشبكة التثقيف المالي المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من

الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، صفحة 3) ويمكن تعريفه على أنه "الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة". (س. ٥، ٢٠١٠، بحث).

2.2 أهمية الشمول المالي

تتمثل أهمية الشمول المالي في تمكين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتكاليف المقبولة ومنحها الأهمية والأولوية المناسبين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ولذلك فإن اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي وتشجيع الإدخار. وتكمن أهمية التمكين والشمول المالي كمحور مهم في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها في تقديم الدعم والتمويل لتحويل إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل (نيفين، 2018، صفحة 4).

3.2 أبعاد الشمول المالي:

اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الاشتغال المالي (ب آ ت ل) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاث مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي، **مستوى الوصول**، **مستوى الاستخدام**، **مستوى المعرفة** (٢٠١٣):

1.3 الوصول للخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. نطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. (بطاهر، 2018، صفحة 4)

2.3 استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (عجور، 2017، صفحة 12).

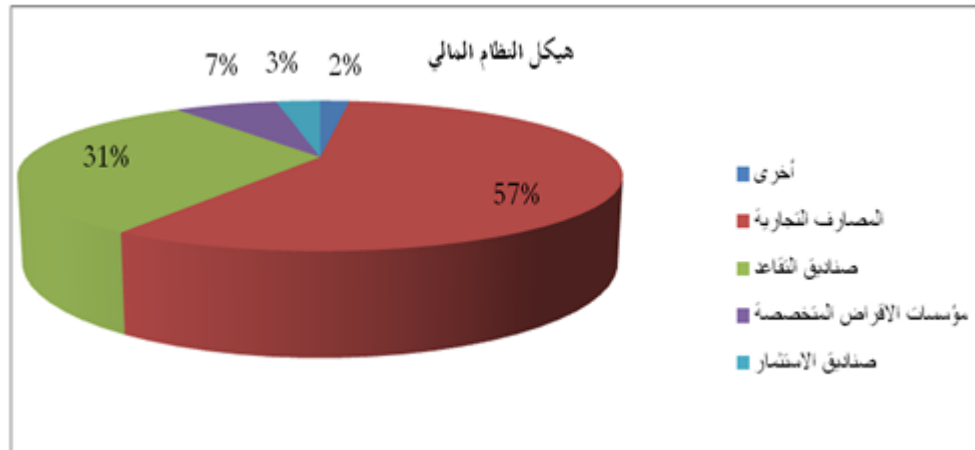
3.3 جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي في حد ذاته حيث أنه على بعد 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتغال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً حيث يتطلب من المهتمين وذو العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. بعد الجودة للاشتغال المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك (عجور، 2017، صفحة 14).

3. الوضع الحالي للشمول المالي بالمملكة العربية السعودية

1.3 هيكل النظام المالي في المملكة:

يتسم النظام المالي في المملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة من التنوع (الشكل 01)، فبلغت الأصول حوالي 1.1 تريليون دولار (159 % من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية 2017، ويضم القطاع المالي 24 بنكاً تجارياً (57% من المجموع)، وصناديق معاشات التقاعد (31%)، وأربع مؤسسات حكومية للإقراض المتخصص (غير متلقية للودائع) (7%)، وصناديق استثمار (3%)، ومؤسسات مالية أخرى، بما فيها شركات التأمين والتمويل (2%).

الشكل 01: هيكل النظام المالي بالمملكة



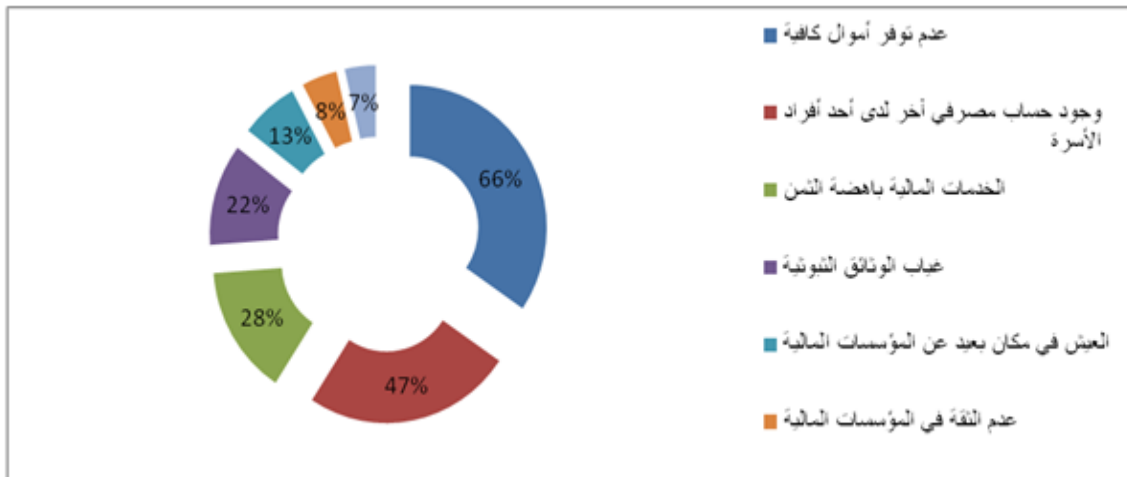
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

- ويهيمن القطاع المصرفي على النظام المالي، وتضم البنوك التجارية 12 بنكاً محلياً و12 بنكاً أجنبياً (1% من مجموع الأصول)، وتبلغ حصة أكبر أربعة بنوك 55% من أصول الجهاز المصرفي ومخاطر الانكشاف جراء عمليات التمويل والإقراض عبر الحدود التي تواجهها البنوك محدودة ومتنوعة على المستوى الإقليمي، فتمثل الأخيرة أقل من 15% من أصول الجهاز المصرفي.

- وتتبع البنوك نموذج أعمال بسيطاً، يتمثل أساساً في القيام بدور الوساطة في ودائع القطاع الخاص (75% من مجموع الخصوم، نهاية 2017)، حيث تمثل الودائع تحت الطلب 59% من مجموع الودائع بغرض الإقراض (62% من المجموع). وثالث الأصول عبارة عن استثمارات ونقدية واحتياطات، ونسبة صغيرة فحسب من الأصول الثابتة والأصول الأخرى. ويمثل إقراض الشركات 34% وإقراض الأسر 20% من مجموع الأصول على التوالي، وفيما يخص قروض الأسر، لا تشكل القروض العقارية سوى حوالي ربع مجموع القروض بينما البقية هي قروض استهلاكية وبطاقات ائتمان. والانكشاف المباشر للحكومة محدود (6% من مجموع الأصول) بينما كان الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات العامة يبلغ 10.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 (حسين، 2017، الصفحات 51-52).

2.3 مؤشرات الشمول المالي في المملكة:

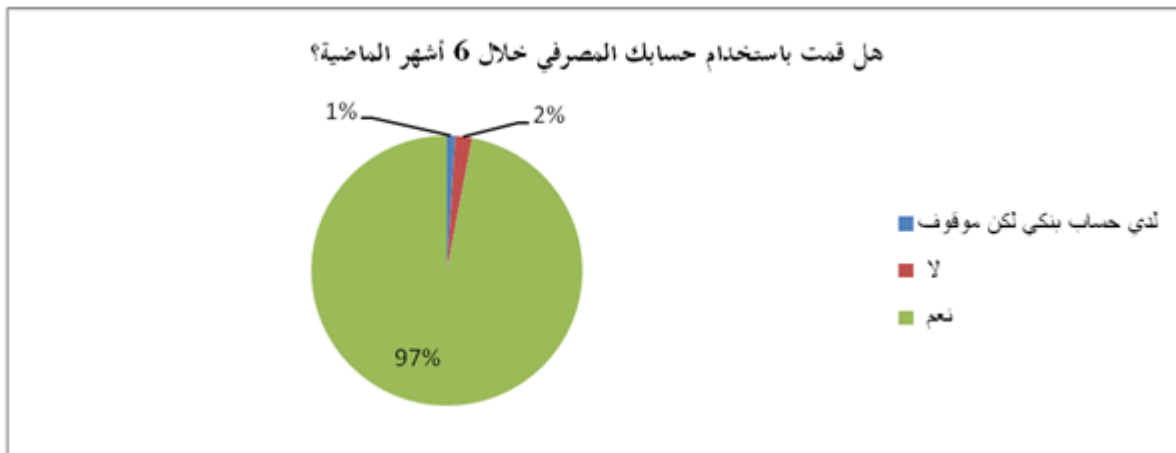
1.2.3 الحسابات المصرفية 2017م: تصل نسبة تملك حسابات مصرفية بين البالغين إلى (72%) في السعودية ومن المستهدف الوصول إلى نسبة (80%) بحسب برنامج تطوير القطاع المالي، وبلغت نسبة غير المالكين لحسابات مصرفية من إجمالي السكان (28%)، وتنوعت أسباب عدم تملك الحسابات المصرفية لهذه الفئة كما هو موضح في الشكل 02.

الشكل 02: أسباب عدم تملك حساب بنكي من إجمالي نسبة غير المالكين لحسابات بنكية

المصدر: صندوق النقد الدولي

13% من الذين يملكون حسابات بنكية في المملكة (من السعوديين وغير السعوديين) لا يقومون باستخدام هذه الحسابات، وقد بلغ المعدل العالمي لهذه الفئة (20%)، أما المعدل في الدول ذات الدخل المرتفع فقد تصل إلى (4%)، ويدل هذا المؤشر على قلة الوعي والثقافة المالية، أي وجود معوقات أو اشتراطات تعوق الاستخدام الكامل للحساب المصرفي (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للسعودية، 2017)، ويتبين من خلال الاستطلاع الذي أجرته المؤسسة استخدام أغلب السعوديين الذين يملكون حسابات بنكية لحساباتهم المصرفية خلال الستة أشهر الماضية (الشكل 03).

الشكل 03: استطلاع حول استخدام أغلب السعوديين الذين يملكون حسابات بنكية لحساباتهم المصرفية خلال الستة أشهر الماضية



المصدر: صندوق النقد الدولي

3.2.2 الادخار 2018م: بلغت نسبة المدخرين من إجمالي السكان في السعودية (44%)، ويدخر (47%) من الرجال وهو ما يعد أكثر من معدله بين النساء (41%)، وبمقارنة معدل الادخار في السعودية مع المعدلات الدولية نجد أن الدول ذات الدخل المرتفع تدخر نسبة (71%) من إجمالي عدد السكان، وتدخر الدول ذات الدخل المنخفض (48%) (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للسعودية، 2017). ويدخر (14%) فقط من البالغين في السعودية بالبنوك، بينما يقوم (30%) بالادخار خارج البنوك، ويفضل أغلب السعوديين الاحتفاظ بأموالهم في حسابات مصرفية في البنوك

(83٪)، ثم بدرجة أقل في جمعية مالية مع الأصدقاء والزملاء (11٪) (مركز استطلاعات الرأي بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، 2018).

3.2.3 الاقتراض 2018م: حسب نتائج استطلاع مؤسسة الملك خالد فقد بلغت نسبة المقترضين من السعوديين (31٪) في حين بلغت نسبة غير المقترضين (69٪)، أما عن مصدر الاقتراض لدى السعوديين فأغلبية القروض من البنوك (60٪)، يليها الاقتراض من الأصدقاء والأقارب (25٪)، ويتضح من خلال الإجابات دور مهم للقروض التي تقدمها البنوك الحكومية مثل صندوق التنمية العقارية وبنك التنمية الاجتماعية بنسبة (15٪).

الشكل 04: طرق الاقتراض المفضلة لدى أفراد المجتمع



المصدر: صندوق النقد الدولي

وبحسب نتائج مؤشر البنك الدولي للشمولية المالية، فقد أشار (48٪) من السكان البالغين إلى إمكانية توفير أموال لمعالجة الأزمات الطارئة، معظمها من الأقارب والأصدقاء بنسبة (37٪)، أو من أماكن عملهم (30٪)، أو من مدخراتهم (21٪).

4.2.3 الثقافة المالية 2017م: يقدر معدل الثقافة المالية بين البالغين في المملكة (31٪)، مقارنة مع الدول الأخرى وفق استطلاع البنك الدولي. حيث بلغت (36٪) بماليزيا و (71٪) بالنرويج. وبحسب المسح الذي أجرته مؤسسة الملك خالد فإن أغلب الصعوبات التي يعاني منها السعوديين خلال الـ 12 شهرا الماضية (لسنة 2018)، هي انخفاض الدخل (43٪)، يليها التعثر أو الصعوبة في تسديد فواتير الخدمات الحكومية (24٪)، ومن ثم تعثر سداد القروض أو الديون الشخصية (19٪) (مركز استطلاعات الرأي بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، 2018).

4.3 الفئات الأقل حظا التي تحتاج إلى الشمول المالي في المملكة:

من الفئات الأقل حظا والتي تحتاج إلى الشمول المالي في المملكة العربية السعودية نجد ما يلي (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2018، الصفحات 16 - 23):

1.4.3 الأشخاص غير حامل الهوية القانونية: يشير مؤشر الشمول المالي العالمي أنه في عام 2017م، بلغت نسبة الذين لا يملكون حسابا بنكيًا في المملكة بسبب عدم امتلاكهم لأوراق ثبوتية (22٪) من إجمالي الذين لا يملكون حسابات بنكية في المملكة، أي ما يقدر بنحو (1.5) مليون شخص بالغ في السعودية. مما يتطلب وقفة جادة أمام احتياجات هذه الفئة فقد قامت سياسات برنامج حساب المواطن بتوفير البدلات لأصحاب بطاقات التنقل بشرط امتلاكهم لحسابات مصرفية، في خطوة إيجابية تحسب لصالح الشمول المالي لهذه الفئة.

2.4.3 المرأة: هناك في المملكة (6.9) مليون شخص بالغ تقريبا لا يملكون حسابا بنكيًا، معظمهم من النساء (60٪). ويقدر عدد النساء اللاتي لا يملكن حسابا بنكيًا بـ (4.156.765) مليون امرأة مقابل (2.777.020) مليون رجل لا يملك حسابا

بنكيا. وبحسب بيانات مؤشر البنك الدولي فقد بلغت نسبة الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتملك الحسابات البنكية (22٪) لصالح الذكور بالمملكة.

3.4.3 السكان خارج قوة العمل: يظهر مؤشر الشمولي أن العاملين هم أكثر تملكاً للحسابات البنكية من غير العاملين، حيث بلغت نسبة العاملين الذين يملكون حسابات بنكية عالمياً (74٪)، مقارنة بنسبة (59٪) لغير العاملين، وبفارق (15٪) نسبة مئوية. ويقل هذا المعدل في السعودية، حيث بلغت نسبة السكان خارج قوة العمل الذين يملكون حسابات بنكية (50٪)، مقارنة بنسبة (80٪) لمن هم داخل قوة العمل وبفارق (30٪). وهنا تكمن أهمية توفير فرص العمل اللائقة للجميع.

4.4.3 محدود الدخل والمتعثرين: محدود الدخل هم من أكثر الفئات المعرضة لعدم الشمول المالي بحكم عدم إلمامهم بالخدمات والمنتجات المالية وانخفاض دخلهم. وبالنظر للمعدلات الدولية لامتلاك الحسابات البنكية، فإن محدود الدخل يشكلون نصف عدد الأشخاص الذين لا يملكون حساباً بنكياً حول العالم. وفي السعودية فإن معدل الذين لا يملكون حساباً بنكياً لدى الفقراء هو (35٪) مقارنة بمعدل (24٪) لدى باقي فئات الدخل مما يعني أن الفجوة بين محدود الدخل وباقي فئات الدخل بلغت (11٪).

5.4.3 محدود التعليم: كشف مؤشر البنك الدولية على تملك (65٪) من الأفراد في السعودية من ذوي مؤهل التعليم الابتدائي على حسابات بنكية مقارنة بتملك (73٪) من الذين يملكون الشهادات الثانوية أو أعلى على حسابات بنكية. كما كشف المؤشر تواضع نسبة المدخرين بين أصحاب مؤهلات التعليم الابتدائي بنسبة (5٪) مقارنة بـ (16٪) لحاملي الشهادات الثانوية أو أعلى.

6.4.3 شمول المنظمات غير الربحية في القطاع المالي: تؤمن مؤسسة الملك خالد بضرورة مواكبة الجهود الدولية نحو تمكين شمولي مالي أوسع للمنظمات غير الربحية لتسهيل تعاملاتها البنكية، حيث تعاني المنظمات غير الربحية السعودية من قيود مالية في تعاملاتها مع البنوك السعودية تختلف من بنك إلى آخر.

4. آفاق تعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية:

1.4 برنامج تطوير القطاع المالي ٢٠٢٠:

حدد البرنامج مجموعة من الالتزامات لتحقيقها بحلول عام 2020م، وستشكل هذه الالتزامات أساساً لتحقيق طموحات 2030 وتمثل فيما يلي (وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، 2017):

– لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حجم الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 201٪ بحلول عام 2020م، مقارنة مع 192٪ المسجلة في عام 2016؛

– من أجل زيادة تنوع هيكل قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة أصول أسواق رأس المال (إجمالي القيمة السوقية للأسهم المحلية وإصدارات الدين القائمة المسجلة في السوق) من 41٪ في عام 2016م إلى 45٪ بحلول عام 2020م. بالإضافة إلى ذلك، سيبدأ قطاع الخدمات المالية فتح أبوابه أمام الجهات الفاعلة الناشئة (كشركات التقنية المالية) لتحفيز الابتكار والنمو؛

– من أجل تعزيز طموحات شمولية قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك من 2٪ في الوقت الراهن إلى 5٪ بحلول عام 2020م، وعلى نحو مماثل، سترتفع حصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي إلى 16٪ بحلول عام 2020م مقارنة بـ 7٪ في عام 2016؛

– لهدف تحقيق الطموحات ذات الصلة بالرقمنة، وتحديد المجتمع غير النقدي يلتزم البرنامج بزيادة حصة المعاملات غير النقدية من 18٪ في عام 2016م إلى 28٪ بحلول عام 2020م.

أخيراً من أجل ضمان الاستقرار المالي الشامل لقطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بشكل تام بالمعايير الدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. والجدول الموالي (01) يوضح مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي 2020.

الجدول 01: مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي 2020

اسم المؤشر	2016م	2018م	2019م	2020م	الأساس المنطقي
نسبة أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	192%	196%	198%	201%	مخرج من " نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي"، بناء على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
حصة سوق الأسهم تأثير وسوق أدوات الدين تأثير في القطاع المالي (%)	41%	42%	43%	45%	مخرج من " نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي"، بناء على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)	74%	77%	79%	80%	مستهدف مفترض لعام 2030 قدره 90%، مع نمو خطي (أسرع بقليل قبل 2020).
حصة المعاملات غير النقدية (% من إجمالي المعاملات)	18%	23%	25%	28%	بناء على تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، مع نمو خطي من المعدل الحالي إلى مستهدف العام 2030.

المصدر: الإحصائيات السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي 2016، تقرير الاستقرار المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي 2017، إستراتيجية الشمول المالي 2017-2020، البنك الدولي، تحليل مجموعة بوسطن الاستشارية.

2.4 ركائز برنامج تطوير القطاع المالي (رؤية 2030):

1.2.4 الركائز الإستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي: يتطلب بناء قطاع مالي مزدهر يتيح تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 وجود ثلاث ركائز إستراتيجية تتمثل في الشكل الموالي (الشكل 05).

الشكل 05: الركائز الإستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي

□ تمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص	١
□ تطوير سوق مالية متقدمة	٢
□ تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)	٣

المصدر: الكتيب الإعلامي لبرنامج تطوير القطاع المالي (رؤية المملكة 2030).

4.2.2 الأهداف الرئيسية للركائز الإستراتيجية: تتوافق ركائز برنامج تطوير القطاع المالي مع أهداف رؤية المملكة 2030، عبر مجموعة من الأهداف لترسم ملامح اقتصاد مزدهر للمملكة يمكن تلخيصها في الجدول التالي (الجدول 03).

الجدول 02: ملخص الأهداف الرئيسية للركائز الإستراتيجية

الركيزة الإستراتيجية	الأهداف الرئيسية
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	1- تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة
	2- بناء بنية تحتية مالية متطورة
	3- تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية
	4- تعزيز قدرات العاملين
تطوير سوق مالية متقدمة	1- تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص
	2- تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين
	3- توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (الحفاظ على استقرار الأسواق المالية)
	4- تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم
تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)	1- تحفيز ودعم الطلب المستدام على خطط الادخار
	2- الدفع باتجاه التوسع في منتجات الادخار والقنوات المتاحة في السوق
	3- تحسين منظومة الادخار وتعزيزها
	4- تعزيز الثقافة المالية

المصدر: وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2020، رؤية المملكة 2030، ص 34.

5. خاتمة:

تواصل المملكة العربية السعودية تطوير قطاعها المالي لدعم النمو والمساهمة في زيادة تنوع النشاط الاقتصادي حيث اعتمد برنامج تطوير القطاع المالي في مايو 2018، ويهدف إلى تطوير قطاع مالي يتسم بالتنوع والفعالية لكي يدعم تنمية الاقتصاد وتنوعه ويحفز المدخرات والتمويل والاستثمار وبالتالي تعزيز الشمول المالي، فمن خلال مجموعة من الأدلة النظرية والعملية المتعلقة بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة: يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- يتمتع النظام المالي في المملكة العربية السعودية بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المجال متاح لزيادة الشمول المالي؛
- يواجه القطاع المالي السعودي عدة تحديات أهمها: تدني مستوى التغطية الشاملة للخدمات المالية، تدني نسبة الادخار، وضعف الثقافة المالية، بالإضافة إلى محدودية مصادر التمويل؛
- تبنت المملكة العربية السعودية برنامج يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفعال يحفز الادخار والتمويل والاستثمار في إطار (خطة التنفيذ 2020- رؤية المملكة 2030)؛
- أن برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 تهدف إلى تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، تطوير سوق مالية متقدمة، تعزيز وتمكين الادخار (الادخار وما إلى ذلك).

التوصيات: على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- تعزيز الشمول المالي من خلال البرامج الاجتماعية والأعمال المصرفية الرقمية بالمملكة العربية السعودية؛

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المملكة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات محدودة الدخل؛ بالإضافة إلى تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة إذ تعد عنصراً رئيسياً في توظيف العمالة وإيجاد فرص العمل؛
- اعتماد منهج موجه لتعزيز الشق المالي وذلك من خلال إنشاء هيئة للثقافة المالية وتطوير المحتوى التعليمي المالي؛
- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة التعامل مع النظام المصرفي؛
- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية وحتى في الوطن العربي.

6. قائمة المراجع

1. سهل العنابي (2018)، أثر التكنولوجيا على الصناعة المالية والتنمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي المهني السادس حول: مستقبل مهنة المحاسبة في ظل ثورة المعرفة المنامة، البحرين المجتمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
2. بطاهر بختة (2018)، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – تجارب بعض البلدان العربية، مداخلية مقدمة إلى المنتدى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة خميس مليانة (الجزائر).
3. عاصم حسين (2017)، تقييم استقرار النظام المالي بالمملكة العربية السعودية، التقرير القطري رقم ٨ ١ ٣ / ٧ الصادر عن صندوق النقد الدولي.
4. نيفين حسين (٢٠١٨)، دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، وزارة الاقتصاد، الربع الثالث، الإمارات العربية المتحدة.
5. حنين محمد بدر عجمور (2017)، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
6. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للسعودية (٢٠١٧) متوفر على الرابط: www.sagf.gov.sa ذشس. زس خخخ زشش ص د خ س ر د ز خخس ز إ
7. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (٢٠١٥) متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
8. مركز استطلاعات الرأي بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني (2018)، استطلاع مؤسسة الملك خالد للشمولية المالية.
9. مؤسسة الملك خالد الخيرية (٢٠١٨)، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية (الوصول إلى الأقل حظاً).
10. وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي (٢٠١٧)، متوفر على: vision2030.gov.sa/download/file/fid/1468 الرابط:
11. Alliance for Financial inclusion (2013), measuring financial inclusion, core set of the financial inclusion, Malaysia.
12. Bulletin Mohan, Rakesh(2006), Econcmic Growth Financial Deepening and Financial Inclusion, Reserve Bank of India.
13. Sarma ,mandira (2010), Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India.